

السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينيات

الدكتور

جواد كاظم خطاب

مركز دراسات الخليج العربي

قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية

المقدمة:

يهدف البحث إلى معرفة توجهات السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في التسعينيات والتغيرات التي طرأت عليها وأبعادها الإستراتيجية بعد الحدث التاريخي الفاصل الذي يمثل باختيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة السياسي والعسكري في الشؤون العالمية.

وقد أدى ذلك إلى تحول في مخططاتها تجاه العالم ومنطقة الخليج العربي خاصة، إذ وجدت فرصتها في تحويل هذه المنطقة النفطية إلى بحيرة أمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب المنافسة السوفيتية مستخدمة سياسة القوة تجاه دول المنطقة أحيانا وأسلوب الترغيب و لتهديد في أحيان أخرى للسيطرة على نفط المنطقة وضمان أمن (إسرائيل) ومنع تدخل أي قوة إقليمية في شؤون تلك المنطقة.

تطرق البحث إلى أهمية منطقة الخليج العربي الإستراتيجية وأهميتها في المنافسات الدولية، وكذلك تضمن أبرز ملامح السياسة الأمريكية تجاه المنطقة قبل عقد التسعينيات وتناول أيضا تلك السياسة خلال عقد التسعينيات و اختلافها عن المراحل التاريخية السابقة. اعتمد البحث على عدد المصادر العربية و منها الكتب و المجلات الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية و غيرها من مركز الدراسات الأخرى، وكذلك على بعض المصادر و الدوريات الأجنبية.

أهمية الخليج العربي الجيوستراتيجية:

ترجع أهمية الخليج العربي إلى عدة عوامل رئيسية منها: أن الخليج العربي يشكل بوابة الوطن العربي و العالم من جهة المحيط الهندي، وهو طريق التجارة و النفط إلى البحر المتوسط ثم أوروبا و يرتبط بصلات وثيقة بشرق أفريقيا وجنوبها وغربها، وفي دول الخليج ثروة نفط التي تدعم مواقف الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وأصبحت الإمكانات الاقتصادية لتلك الدول تؤثر على الاقتصاد العالمي سواء بالنسبة للدول المتقدمة التي تعتمد على النفط أو الدول النامية التي تحتاج إلى المعونات الاقتصادية لتقوى على القيام بأعباء التنمية الاقتصادية^(١).

والخليج العربي هو أحد الأجنحة الهامة للجزيرة العربية، أصل العرب و حضارتهم، ومركز مقدسات المسلمين كل هذا أكسب المنطقة أهمية متزايدة في الشؤون العربية و الدولية على حد سواء، لذلك كانت ولا زالت هذه المنطقة محط تنافس الدول العظمى التي تسعى إلى بسط سيطرتها و نفوذها عليها بطريقة أو بأخرى، تارة باستخدام منطوق الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة كما فعلت بريطانيا في الماضي، وأخرى بواسطة القواعد العسكرية، كما تحاول هذه الدول إثبات وجودها في المنطقة بتواجد أساطيلها البحرية وقواتها المسلحة قريبة منه أو في داخله، مثلما فعل الاتحاد السوفيتي السابق، وكما تفعل الولايات الأمريكية اليوم. وهذا لأن الخليج جزءاً من إستراتيجية كل منهما على الصعيد الدولي^(٢).

ملامح السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي حتى التسعينات

يرجع تركيز الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ نتيجة للظروف التي سمحت بها الحرب حيث كان هذا الوجود يستهدف أساساً ضمان وصول الإمدادات العسكرية إلى الاتحاد السوفيتي وصيانة المرافق و المنشآت في الخليج العربي، وقد تمثل هذا التواجد بالقوات العسكرية التي كانت تعرف باسم، قيادة الخليج الفارسي، وكانت تتكون حينذاك من ٣٠ ألف جندي^(٣).

وبعد الحرب العالمية الثانية تزايدت أهمية الخليج العربي الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة و أوروبا الغربية وبالنسبة للعالم الرأسمالي بصفة عامة استناداً إلى اعتباره المصدر الرئيس للطاقة في العالم، وكذلك نتيجة لقرب هذه المنطقة الحساسة من الاتحاد السوفيتي مما يجعلها موضع تحديد محتمل دائم. و تخوف السياسيون الغربيون من إثارة الاتحاد السوفيتي للتوترات

والأزمات في المناطق الأخرى من العالم، ولذلك ظهرت الولايات المتحدة في تلك الأثناء كقوة مؤثرة في السياسة الدولية تتزعم العالم الرأسمالي وبدأت تظهر في خضم المواجهة بين المعسكرين، المخاوف من احتمال قيام الاتحاد السوفيتي باحتلال الشرق، وفي مقدمته منطقة الخليج العربي و من ثم سيطرته على أقصر طريق بحري وجوي للاتصال بين الشرق والغرب^(٤).

وفي أوائل الخمسينيات اتسمت السياسة الأمريكية في الخليج العربي وفي إطار سياستها إزاء منطقة الشرق الأوسط، بفكرة التحالف أو الأمن الإقليمي التي اتخذت أكثر صيغة مثل التصريح الثلاثي في أيار ١٩٥٠، و بمشروع قيادة الشرق الأوسط المتحالفة، ثم تضمين الشرق الأوسط في إطار نظرية، الردع الشامل،، ثم حلف بغداد و الحلف المركزي ثم مشروع انهيار أيزنهاور، وأخيراً ما عرف،، سياسة الرد المرن،^(٥).

وقد كانت السياسة الأمريكية واضحة المعالم ومحدودة في الخليج العربي قبل سنة ١٩٦٨، فقد سعت الإدارة الأمريكية آنذاك إلى ضمان الاستقرار في الخليج العربي لضمان المصالح الغربية، وهذا الاستقرار قائم على أساس الحفاظ على الأنظمة المحافظة المؤيدة للغرب، وعزل العراق بسبب توجهاته القومية، ولتحقيق ذلك فقد دعمت الوجود العسكري و البريطاني في المنطقة و اعتبرته أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على تلك المصالح، كما عملت على تقوية إيران عسكرياً حيث قدمت المنح و القروض المالية الخاصة بهذا الشأن عن طريق سياسة المبيعات المباشرة، وتعهدت الولايات المتحدة كذلك بأهميتها بضمن سيادة و استقرار السعودية التي كانت الاحتكارات النفطية مستمرة في استغلال نفطها^(٦).

وفي أوائل السبعينات تطورت تلك السياسة إلى ما عرف بمبدأ نيكسون الذي وضع أساسه للمرة الأولى الرئيس ريتشارد نيكسون R. Nixon ١٩٦٩-١٩٧٣ م في مؤتمر صحفي عقده في تموز ١٩٦٩، حيث كانت الدلائل تشير إلى زيادة حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الخارجي وخاصة لنفط الخليج العربي خلال هذه الفترة^(٧) ويعتمد هذا المبدأ على القوى الإقليمية في المنطقة لحماية المصالح الأمريكية بعد تقديم كافة أشكال الدعم العسكري و الاقتصادي لهذه القوى و تحقيق هذه الحماية بأقل الخسائر المادية و البشرية للولايات المتحدة الأمريكية، وجاء هذا المبدأ اثر الهزيمة التي لحقت بالولايات المتحدة في فيتنام^(٨) ولذلك فقد دعمت التدخل العسكري الإيراني في عمان عام ١٩٧٣^(٩) وقد نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل من السعودية و إيران على أنها يمثلان نقطتي الارتكاز في

المنطقة و أن تعاون كلا الدولتين يمكن أن يوفر ما يسمى بـ إطار قوي للاستقرار الإقليمي^(١٠).

والى جانب الاعتبارات الأمنية فإن أحد الأسباب الرئيسية لتقوية إيران في هذه الفترة كانت كما ذكر وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر في مذكراته، منع بروز العراق قوة مهمة في منطقة الخليج العربي^(١١).

وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في عام ١٩٧١ سعت الولايات المتحدة إلى وراثة الدور البريطاني في المنطقة^(١٢) وتحت حجة سد الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني و لتحقيق ما سمي باستقرار المنطقة، وإبعاد الوجود السوفيتي عنها وقعت الحكومة الأمريكية مع البحرين في كانون الأول ١٩٧١، اتفاقية حصلت بمقتضاها البحرية الأمريكية على تسهيلات معينة في قاعدة الجفير، وقدمت هذه التسهيلات إلى القوة البحرية الأمريكية العاملة في الشرق الأوسط^(١٣).

غير أن حرب تشرين الأول ١٩٧٣ والخطر النفطي الذي فرضه العرب ضد الولايات المتحدة والدول المتعاطفة مع (إسرائيل) أدت إلى تزايد أسعار النفط الخليجي و النفط العالمي بصفة عامة، دفع بالولايات المتحدة والدول الغربية إلى شن حرب إعلامية وسياسية ضد الأقطار العربية المنتجة للنفط، وحينها ترددت أقوال من بعض المسؤولين الأمريكيين تهدد باحتلال منابع النفط في منطقة الخليج العربي و تشكيل قوة عسكرية متحركة أمريكية تكون مستعدة للانتقال فوراً للعمل في تلك المنطقة^(١٤).

واهتمت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٤ ، بتطوير علاقاتها لسياسية والاقتصادية مع الدول العربية الخليجية الصغيرة فقد رفعت درجة تمثيلها الدبلوماسي مع البحرين أو قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى مستوى سفارة في صيف ١٩٧٤، وفعلت الشيء نفسه مع سلطنة عمان أيضا، وألقيت على عاتق هذه السفارات إجراء مفاوضات مباشرة مع زعماء حكومات هذه الدول بخصوص تسوية الصراع العربي - الصهيوني، واستمرار تزويد الولايات المتحدة بما تحتاجه من النفط، ومن جهة أخرى عدت واشنطن هذه الدول مؤهلة لشراء المعدات العسكرية الأمريكية، ابتداءً من كانون الثاني ١٩٧٣^(١٥).

وفي عام ١٩٧٥ ثم اكتسب الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي بعداً آخر في بدء عام ١٩٧٥ عندما عقد الرئيس الأمريكي فورد G.ford ١٩٧٤-١٩٧٧ والسلطان

قابوس الاتفاقية التي سمح بمقتضاها للأمريكيين باستعمال جزيرة مصيرة التي تتحكم في منطقة الخليج العربي بأكملها^(١٦).

وفي نهاية السبعينيات أوضح شبلنجر shpilinger وزير الدفاع الأمريكي آنذاك طبيعة السياسة العسكرية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والخليج العربي، عندما أكد بان تحركات الأسطول الأمريكي ستكون أكثر تردداً وأكثر تنظيماً من الماضي، ومن اجل هذه المهمة سوف يطور البنتاغون من منشآته المرفقية في الرأس الشمالي الغربي في استراليا، وأنه طلب اعتماداً بـ (١٠٠) مليون دولار لتحسين المنشآت في قاعدة ديغو غارسيا في المحيط الهندي كي تستطيع استقبال حاملات الطائرة العملاقة و التي تقوم بين الحين والآخر بزيارات إلى منطقة الخليج العربي^(١٧).

وعلى الصعيد السياسي فان ذلك كان يعني بالنسبة للولايات المتحدة تقوية علاقاتها مع إيران و السعودية، حسب مبدأ نيكسون وبنفس الوقت تقوم بالانفتاح تجاه الإمارات الأخرى بأن تمنحها مساعدات عسكرية وتزيد علاقاتها الاقتصادية معها، وكان ذلك جزء من الإستراتيجية الأمريكية في تلك الفترة التي تقوم على ثلاث أهداف رئيسية:

- ١- محاصرة الاتحاد السوفيتي داخل حدوده.
 - ٢- تأمين إمدادات النفط بشكل مستمر.
 - ٣- تأمين حرية الملاحة لسفن الولايات المتحدة وطائراتها داخل المنطقة وخارجها^(١٨).
- ويشكل مبدأ كارتر Jimmy Carter ١٩٧٧-١٩٨٠ تحولاً استراتيجياً هاماً في اتجاهات السياسة الأمريكية إزاء المنطقة و الذي جاء اثر التدخل السوفيتي في أفغانستان ١٩٧٩، والذي أكد فيه الرئيس الأمريكي المذكور أن أمن منطقة الخليج يؤثر في الأمن القومي الأمريكي وأن أي محاولة من جانب الاتحاد السوفيتي للتدخل في هذه المنطقة سوف تواجهها أمريكا بصورة مباشرة، كما أدى سقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران ١٩٧٩، واحتجاز الرهائن في طهران إلى أن تقوم أمريكا بوضع مخطط جديد لإستراتيجية شبه مباشرة، فأنشأت ما اصطلح على تسميته بقوات التدخل السريع في عام ١٩٨٠، اتخذت قواعدها في بعض دول المنطقة مثل عمان في صلالة ومسقط وسيب بعد عقد اتفاقية معها في ٤ حزيران ١٩٨٠^(١٩).

ولذلك أصبحت الساسة الأمريكية في الثمانينات تقوم على تأييد السلام و الاستقرار في المنطقة والوقوف بوجه أي اعتداء على أقطار الخليج العربي كما أنها تؤكد

التزامها بالدفاع عن أصدقائها في المنطقة، وقد أعربت في أكثر من مرة عن استعدادها للتدخل في حالة تهديد حرية الملاحة في مضيق هرمز^(٢٠).

ومنذ بدء الحرب في العراق وإيران عام ١٩٨٠ أوضح هنري كيسنجر Henry.Kissenger سياسة بلاده تجاه هذه الحرب عندما أكد بأن الحرب العراقية الإيرانية فرصة ذهبية لإضعاف الطرفين.

وأكد في مقال نشر في الهيرالد تريبيون Herald.Tribun بأن مصلحة أمريكا و الغرب تكمن في ضرورة العمل على استمرار هذه الحرب ومنع انهيار الحكومات الموالية لها في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتطلب ذلك وجود إيران مكبوحة وعاجزة، وكذلك وجود عراق ضعيف الذي يشكل العدو الرئيسي "لإسرائيل"^(٢١).

ويمكن القول إن السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في هذه المرحلة أي ما قبل التسعينات قد سارت ضمن ثلاث اتجاهات:

- ١- الحفاظ على استمرار الإمدادات النفطية في وقت السلم و الحرب.
- ٢- منع الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى المنطقة بأي وسيلة حتى وإن كانت عسكرية.
- ٣- منع بروز أية قوة عربية أو غير عربية للتحكم في شؤون المنطقة إضافة إلى الحفاظ على أمن "إسرائيل" وهذه السياسة متناقضة ومتغيرة حسب الظروف التي تخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وإدامة تواجدها العسكري ونفوذها السياسي في أقطار الخليج العربي، وعملت على إنهائها بعد أن هُددت الإمدادات النفطية للغرب أثناء حرب السفن في الخليج العربي و التي كانت من مراحل الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨.

السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي ١٩٩٠-٢٠٠٠

أدت السياسات التي اتبعتها غورباتشوف منذ وصوله إلى مدة الحكم في آذار ١٩٨٥ إلى حدوث تغيرات كبيرة في الاتحاد السوفيتي تحت اسم البيروستروكيا (إعادة البناء) والغلاسنوست العلنية، وتضمنت على صعيد إدارة الاقتصاد إعطاء دور أكبر للأسواق والتخفيف عن مركزية التخطيط وشموليته، ولكن أهم التغيرات الفعلية التي حدثت على الصعيد السياسي إذ تم تحقيق توسع كبير على صعيد الديمقراطية، وانعكست هذه التغيرات على صعيد السياسة الخارجية أساساً وقد سميت بالتفكير الدولي الجديد ووضعت فيها أساسيات تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ إن الاتحاد السوفيتي سمح للعديد من الجمهوريات المؤلف منها بالانفصال عنه إلا أنه دعا إلى تفكيك أوصاله بنفسه في الوقت الذي اتجهت فيه أوروبا الغربية نحو استكمال وحدتها الاقتصادية خلال ١٩٩٢-١٩٩٣ كوسيلة لتحقيق وحدتها السياسية^(٢٢).

وأدت تلك التغيرات إلى أن تحاول مختلف القوميات تأكيد هويتها وإلى خلق ضغوط نحو الاستقلال ونتج عن ذلك مصاعب اقتصادية لم تكن ناتجة عن قلة الإنتاج بل عن سوء التصريف والتوزيع أي عن عدم تعاون بعض الجمهوريات مع السلطة المركزية وعدم تنفيذ قوانين المركز وقراراته كل هذا أضعف الاتحاد السوفيتي أو خلق تصور بأنه في حال انهيار فعلي. وفي طريق التفكك مما شجع الولايات المتحدة الأمريكية ودولاً غربية أخرى على التقليل من شأن الدور الممكن أن يقوم به الاتحاد السوفيتي في أحداث الخليج العربي^(٢٣).

وحين تقلص دور الاتحاد السوفيتي نتيجة سياسة إعادة البناء و سياسة الوفاق^(٢٤) مع الولايات المتحدة أصبحت الأخيرة القوة العظمى الوحيدة في العالم، لذلك أصبح بمقدورها أن تقوم بعقد الأحلاف العسكرية في المنطقة بصورة منفردة دون منافس^(٢٤).

وهكذا انتهت الحرب الباردة^(٢٥) بين الغرب و الشرق نتيجة حدوث تلك التغيرات في حين لم تحدث تغيرات مقابلة في الغرب وخاصة الولايات المتحدة إذ أكدت على حقها في استخدام القوة لدعم مصالحها الامبريالية، ومن الطبيعي أن يؤدي انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور مخاوف في العالم الثالث و لا سيما في بعض أجزاء الوطن العربي من أن يكون ذلك على حساب أقطار الوطن العربي، ففي اجتماع قمة مجلس التعاون العربي الذي عقد في عُمان في ٢٤ شباط ١٩٩٠، أبدى الرئيس العراقي السابق صدام حسين قلقه من انحسار

دور الاتحاد السوفيتي بوصفه كان محامي العرب الأول وانتقد الولايات المتحدة لأن ليس لها خطوط حمراء في ما يتعلق بالأضرار بمصالح العرب^(٢٥).

كما جاء في البيان الصحفي الذي صدر عن القمة السوفيتية - السورية ١٩٩٠ من أن الرئيس السوري حافظ الأسد نبه إلى محاولات أوساط معينة في الغرب استغلال ضعف الاتحاد السوفيتي من أجل زيادة الضغط على القوى التقدمية في الوطن العربي^(٢٦).

وقد تحققت توقعات الكثيرين من انهيار الاتحاد السوفيتي فكان أول حصيلة لهذا الانهيار شن الحرب على العراق لتدمير قوته وللسيطرة على الخليج العربي ومقدراته النفطية.

وقد أدى خروج العراق قوياً من الحرب مع إيران إلى خلق أجواء مناهضة للعراق أخذت في التصاعد منذ مطلع عام ١٩٩٠ قبل دخول العراق الكويت فكان الجو مهيناً لعدوان "إسرائيلي" على العراق وبدوافع مختلفة منها امتلاكه لأسلحة كيميائية وأخرى جرثومية محرمة دولياً وامتلاكه صناعات عسكرية إستراتيجية تستطيع تدمير جوانب كبيرة من "إسرائيل" فيما إذا انطلقت من الأراضي العراقية..... الخ^(٢٧).

وقامت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية وإسرائيل بشن حرب إعلامية ضد العراق وسوريا وليبيا بحجة أن هذه الدول تمتلك صواريخ متوسطة المدى وأسلحة كيميائية، وقد اشتدت الحملة على العراق وبخاصة بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية في ٢٩-٣-١٩٩٠ أنها قبضت على أفراد يهربون إلى العراق وسائل تفجير القنابل النووية، وتجاه هذه الحملة التي اعتبرها العراق أنها تشكل غطاء لعدوان إسرائيلي جديد عليه صرح الرئيس صدام حسين في ٢ نيسان ١٩٩٠ بأن العراق سيرد على "إسرائيل" باستعمال السلاح الكيميائي المزدوج وحرقت "إسرائيل" وإزاء هذا التصريح ازدادت الحملة الغربية على العراق إذ دانت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية التصريح السابق واعتبرته غير مسؤول، وارتفعت الأصوات في الولايات المتحدة وإسرائيل مطالبة بأن تقوم الولايات المتحدة بالذات بتدمير المنشآت العراقية العسكرية وبخاصة التي تنتج الأسلحة الكيميائية^(٢٨). وهدفت هذه الحملة إلى تعبئة الرأي العام الأمريكي والغربي عامة لتوجيه ضربة عسكرية للعراق^(٢٩).

وكان ذلك جزءاً من تخطيط السياسة الأمريكية في أوائل التسعينات التي اتسمت بالعدوانية والسوء تجاه العرب وقوى العالم الثالث وأخذت تظهر الولايات المتحدة عقيدة عسكرية تخطط لمواجهة هذه الأطراف ومن هذه الأطراف المرشحة للتصادم العراق وسوريا وإيران واتضح ذلك حين حذر وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشيني R. Tchini في التقرير الذي قدمه إلى الكونغرس في كانون الثاني ١٩٩٠ من أن على الولايات المتحدة ((أن تعترف

بأن تحديات أبعد من أوروبا ستضع أعباء مهمة على قدراتنا الدفاعية)) كما اطلع الأميرال الأمريكي كارليل تزوست K.Trost الكونغرس في أوائل ١٩٩٠ على "أن الموضوع الأساس بالنسبة إلى الولايات المتحدة في المستقبل المنظور هو المحافظة على قوة حربية قادرة على الدفاع عن مصالحنا ومصالح حلفائنا من تهديدات إقليمية مختلفة" (٣٠).

وتضمنت الإستراتيجية الجديدة التعامل بقوة وحزم واستخدام أحدث الأسلحة لتحقيق ذلك وكما قال جورج بوش G.Bush ١٩٨٩-١٩٩٣ باختصار ستحارب الولايات المتحدة قوى العالم الثالث الصاعدة باستخدام أسلحة مخصصة للحرب مع الاتحاد السوفيتي" (٣١).

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى تصعيد هذه السياسة الأمريكية تجاه العراق والمنطقة هو التدهور الاقتصادي والعجز الكبير في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية التجارية وميزان مدفوعاتها و لنشوء قوى كبرى في العالم مثل الجماعة الأوروبية واليابان. كما تزايد اعتماد أمريكا على النفط بشكل مستمر حيث كانت تستورد خلال عام ١٩٩٠ أكثر من نصف استهلاكها من النفط من الخارج وبصورة خاصة من بلدان الأوبك وبلدان الخليج العربي بشكل خاص كما أشارت بعض التقديرات الأمريكية بأن الولايات المتحدة قد تضطر إلى استيراد ثلثي حاجتها من النفط من الخارج، ولذلك وجدت الولايات المتحدة بأن الحفاظ على قوتها الاقتصادية كقوة مهيمنة، تستطيع تأمين حاجتها المستقبلية من النفط، فان عليها أن تضع يدها على الموارد النفطية في الخليج العربي وتتعامل مع الغرب واليابان من موقع القوة، وأن تؤمن احتياجاتها المستقبلية بالأسعار التي تراها مناسبة لها، وأصبح تواجدها الفعلي في منطقة الخليج العربي هدفاً ملحقاً (٣٢).

وجاء اجتياح العراق للكويت في ٢-آب-١٩٩٠ بعد الإجراءات الكويتية والامارتية بتخفيض أسعار النفط التي وصلت أحياناً إلى ٢٠-٣٠% من أسعاره ليعطي المبرر للحملة العسكرية الأمريكية والغربية ضد العراق والتي وجدت في قرارات مجلس الأمن العديدة والمتسارعة بفعل الهيمنة الأمريكية-غطاءاً دولياً لضرب العراق ورفضت الولايات المتحدة المقترحات العراقية بالربط بين الانسحاب من الكويت مع انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد ألمح الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر G.Baker بأن النجاح الذي ستحرزه الولايات المتحدة في الخليج العربي هو الذي سيمنح الزخم والفرصة للجهود التي ستليها لإحلال السلام في الشرق الأوسط (٣٣).

وكان التوجه الأمريكي والإسرائيلي يسير على نفس الوتيرة تجاه العراق و الهيمنة على المنطقة و القضية الفلسطينية فقد أعطى بوش ضمانات لـ إسحاق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية في واشنطن بأنها ستفرض أي ربط بين قضية الكويت والقضية الفلسطينية وأكد له أيضاً بأن الولايات المتحدة لن تحل قضية الكويت على حساب "إسرائيل" في حين دعم شامير سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، كما شجع على شن الحرب ضد العراق، لأن بقاء القوة العراقية يشكل مصدر قلق وإزعاج لإسرائيل وأنها ستتصدى وحدها للعراق إذا لزم الأمر^(٢٤). لذلك سعت الولايات المتحدة بوسائلها الدبلوماسية للحيلولة دون إيجاد حل سلمي للأزمة ومنع العراق من إلا بوسائلها الدبلوماسية للحيلولة دون إيجاد حل سلمي للأزمة ومنع العراق من الانسحاب من الكويت^(٢٥).

ولم يسعى رئيس النظام السابق صدام حسين بسبب تهوره وعدم احترامه للأعراف والقوانين الدولية إلى إيجاد حل منطقي وواقعي للأزمة.

إن ما تقدم يؤكد على وحدة المخططات الأمريكية الإسرائيلية في السيطرة على المنطقة العربية والخليج العربي وضرب القدرة العسكرية العراقية لمنع تحقيق أي توازن عسكري مع "إسرائيل" ومن أجل السيطرة على الإمدادات النفطية واستمرارها من الخليج العربي. وقد دفعت حرب الخليج الثانية إلى قيام المفاوضات العربية-الإسرائيلية إلى جانب عوامل أخرى، كانهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وانفراد الولايات المتحدة بالساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إضافة إلى الخشية من نشوب حرب غير تقليدية تعرض "الإسرائيليين" وبعض العرب-السعوديين إلى التهديد بالقصف الصاروخي زاد من مخاوف الجميع بإمكانية نشوب مثل تلك الحرب وحفزت هذه المخاوف العديد من الجهات المعنية إلى الإسراع في إيصال المنطقة إلى الاستقرار والبدء بالمفاوضات المباشرة^(٢٦).

وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي بيكر في السادس من شباط ١٩٩١ أمام لجنة الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي نقاط خطته الخمس الخاصة برسم العلاقات الأمريكية في الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي، في أعقاب انتهاء الحرب ضد العراق وهي على النحو الآتي:

- ١- ترتيبات أمنية إقليمية جديدة في الخليج.
- ٢- إشراف إقليمي على التسليح.
- ٣- إصلاح اقتصادي وتعاون إقليمي.
- ٤- مصالحة بين "إسرائيل" والدول العربية والفلسطينيين.

٥- تقليص الاتكالية الأمريكية على الطاقة (٢٧).

ويلاحظ من ذلك أن محوري التوجه للسياسة الأمريكية يركز على نفط الخليج العربي وتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة تحت هيمنة القوة العسكرية الأمريكية لاحتكار نفطها ومنع بروز قوة إقليمية في المنطقة، والمحور الآخر هو فرض عملية السلام على العرب لتحقيق المصالحة مع "إسرائيل".

واستمراراً لتلك السياسة فقد تبنت إدارة الرئيس كلينتون Wiliam.Clanton ١٩٩٣-١٩٩٧ سياسة الاحتواء المزدوج عام ١٩٩٣ ضد العراق وإيران، وهدفت هذه السياسة إلى بناء تحالفات مع أصدفائها في المنطقة من أجل الحد من قوة إيران والعراق، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي صدرت ضد العراق وهي قرارات فرض العقوبات الاقتصادية إضافة إلى منع إعادة تسليح العراق، حيث رأت إدارة كلينتون أن العراق يمثل خطر على مصالحها في المنطقة وبالتالي فإنه يجب احتواءه وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب ضد العراق أنها "لن تسمح بتعرض مصالحها الحيوية في المنطقة للخطر وخاصة تلك المتعلقة "بإسرائيل" والموارد النفطية". لذلك فإنها عملت على استمرار تواجدها العسكري في الخليج لتأمين هذه المصالح (٢٨).

ومن أهداف سياسة الاحتواء المزدوج الأخرى:

- تمكين أمريكا من دفع عملية السلام بين "إسرائيل" والعرب.
 - تأمين تدفق النفط رخيصاً في أوقات السلم ومضموناً في أوقات الحرب.
 - دعم رؤية أكثر ديمقراطية ورخاء في منطقة الخليج العربي (٢٩).
- وأخفقت هذه السياسة في تحقيق الأهداف الأمريكية إلى حد كبير وأكد ذلك مقال الصحفيين بريجنسكي وميري في وسكوكرفت المشترك في مجلة فورن افيرز Foreign affairs في حزيران ١٩٩٧ ولذلك طور مارتن أنديك واضع هذه السياسة إلى ثلاث مراحل:

- ١- الاستعراض الكامل للقوة العسكرية الأمريكية وجوداً وفعلاً.
- ٢- تطور الاحتواء المزدوج إلى شكل من الاحتواء الشامل بتدعيم الاتفاقية الدفاعية الأمنية بين تركيا و "إسرائيل" بحيث تمثل هذه الاتفاقية تطوراً جديداً في سياسة الاحتواء الشامل وبخاصة تجاه إيران والعراق ودول أخرى.
- ٣- النقلة النوعية في الخطاب السياسي الأمريكي تجاه العرب ومنطقة الخليج العربي خاصة فلا حديث عن ضرورة الموقف العربي بل إصرار على عدم الربط بين أمن الخليج العربي والأمن القومي العربي (٤٠).

وعلى الرغم من هذه السياسة فإنها أحياناً فشلت في إخراج العراق عن دوره العربي وتأثيره في منطقة الخليج العربي إذ انفتح العراق تجارياً ودبلوماسياً مع أقطار الخليج العربي كالسعودية والبحرين والإمارات وأقامت مناطق التجارة الحرة مع سوريا والأردن مما أسهم في تخفيف العقوبات الدولية كما تزايدت القوى الدولية التي تطالب بإلغاء العقوبات وعودة العراق إلى الساحة الدولية كالصين وروسيا. ونجحت هذه الساسة في احتكار نفط المنطقة واستثمارات دولها في جعلها تنفق أموالها الطائلة في شراء الأسلحة الأمريكية خوفاً من الخطر الذي كثيراً ما تنبه إليه الولايات المتحدة وتخوف به دول المنطقة وهو الخطر القادم من العراق وإيران، وتوضح هذه السياسة بما لا يقبل الشك بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أمن الخليج العربي جزءاً من الأمن القومي الأمريكي وذلك بأن عزلت أمن هذه الأقطار عن أمن الوطن العربي وكل ذلك لاحتكار النفط والتحكم بأسعاره.

وضمن التوجهات السابقة للسياسة الأمريكية فقد شجعت الولايات المتحدة الأقطار الخليجية على إلغاء مقاطعاتها "لإسرائيل" حيث قال وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط -روبرت بتلر R. bitler- إن واشنطن أبلغت دول مجلس التعاون الخليجي إن الإبقاء على المقاطعة يضر بمصالح الطرفين وأضاف مؤكداً أن "هدفنا يبقى إزالة المقاطعة تماماً ولذلك فإننا سنواصل جهودنا بقوة لإقناع الحكومات التي تنفذ المقاطعة باتخاذ خطوات أخرى لإنهاء هذه الممارسات البالية"^(٤١).

ومن خلال ما تقدم فن حرب الخليج الثانية جاءت كنتيجة من نتائج الحرب الباردة وغياب المنافسة السوفيتية للمشاريع الأمريكية في المنطقة حيث انفردت الولايات المتحدة بالتحكم في بشؤون أهم منطقة إستراتيجية في العالم من حيث الإمدادات النفطية والموقع المؤثر، وقد أصبح التحكم في هذه المنطقة وأقطارها المنتجة للنفط هدفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة وترتب على ذلك إدخال دول المنطقة في التسوية السلمية للصراع العربي "الإسرائيلي" ومن ثم فقد أصبحت دول المنطقة دول المنطقة أطرافاً غير مباشرة في التسوية السلمية لهذا الصراع.

الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي

أفرزت حرب الخليج الثانية خلافاً حاداً حول الترتيبات الأمنية المستقبلية وحرصت القوات الأمريكية والغربية على تأكيد تواجدها في المنطقة، ولم تنظر الولايات المتحدة بعين الارتياح إلى التواجد العربي في المنطقة، وإلى وجود مكثف لقوات عربية يمكن أن تشكل قوة

ضاربة تهدد مصالحها، لذلك حرصت على دعم العلاقات القائمة بينها وبين دول المنطقة ضماناً لاستمرارية ثقلها و نفوذها الكاسح، وعملت على عدم تفعيل إعلان دمشق(٣٣) وعرقلة تحوله إلى صيغة تنفيذية، وقد أقر مجلس الوزراء الكويتي في أيلول ١٩٩١، اتفاقية التعاون الدفاعي بين الكويت و الولايات المتحدة مدتها عشر سنوات(٣٤).

وقد ارتبط الوجود العسكري الأمريكي إضافة إلى أنه جاء لرغبة أمريكية ملحة للحفاظ على مصالح واشنطن الإستراتيجية في المنطقة العربية، برغبة الأنظمة الخليجية وفي مقدمتها الكويت والسعودية وهذا ما اعترف به طلال العيار نائب رئيس البرلمان الكويتي يوم ٧ كانون الأول ١٩٩٦، من أن الوجود العسكري الأمريكي رغم تعددية دوافعه إلا أنه في واحدة منها أتى نتيجة طلب كويتي، وأن وجود القوات الأمريكية، إنما يأتي ضمن الاتفاقيات الموقعة بين نظامه والإدارة الأمريكية، وقد نشرت واشنطن في الكويت ٤٦٠٠ عسكري، إضافة إلى ثماني طائرات مقاتلة من طراز الشبح(٣٥).

ويتوافق الوضع الكويتي إلى حد كبير مع وضع السعودية التي قبلت بوجود عسكري أمريكي مباشر على أراضيها، وهو الوجود المتمركز في الأجزاء الشرقية من المملكة، فضلاً على المناطق المحيطة بالرياض(٣٦). ويتركز في قاعدة الظهران، والدمام وخميس مشيط وتبوك ونجد وحفر الباطن(٣٧) وفي البحرين في قاعدة الجفير التي تحولت إلى قاعدة عسكرية أمريكية، وفي الإمارات الغربية المتحدة في منطقة القاسمين(٣٨).

وقد واجه الوجود العسكري الأمريكي رفضاً داخلياً في بعض هذه الأقطار فقد تعرض لأكثر من هجوم كما حدث في تفجيرات الرياض والخبر في عام ١٩٩٦، ١٩٩٧، والذي دل على عدم قناعة الفاعلين بشرعية هذه القوات وضرورة الضغط عليها بقصد إخراجها من شبه الجزيرة العربية، كما أن حالة العنف السياسي التي شهدتها البحرين في السنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧، قد كان من أسبابها الوجود العسكري الأمريكي في البلاد(٣٩). وكان يجري تعزيز القوات الأمريكية في المنطقة بناءً على تقارير رئاسة الأركان الأمريكية السنوية والذي يطلق عليه اسم (الموقف العسكري) فالتقرير الصادر في ١٩٩٢ رسم تصورات للإستراتيجية العسكرية الأمريكية حتى عام ١٩٩٩ أكدت على عدة نقاط أساسية:

- ١- زيادة حجم القوات في المنطقة كماً ونوعاً وبالتالي زيادة النفقات.
- ٢- إدامة القوات الموجودة في أراضي الدول المضيفة.
- ٣- ضمان تسهيلات في القواعد الجوية والموانئ لدول المنطقة.

٤ - توفير تسهيلات خزن الأسلحة والمعدات والمواد الحربية في المنطقة.

٥ - إجراء التمارين المشتركة سنوياً.

وجاء ذلك نتيجة لما واجهته الولايات المتحدة من صعوبات جمّة في نقل الكميات الهائلة من الأسلحة والأعتدة والمعدات والمواد اللوجستية إلى المنطقة أثناء حرب الخليج الثانية، وذلك لطمأنة الأنظمة الخليجية المتخالفة مع الولايات المتحدة بالوجود الفعلي على أراضيها وبالقرب منها وللهيمنة على المنطقة وإشعار الآخرين بوجود قوة ضاربة قريبة يمكن أن تتدخل بسرعة وكذلك لضمان أمن إسرائيل^(٤٩).

واستمرت دول الخليج العربية عموماً في عقد وتنفيذ اتفاقيات أجنبية مع الدول الغربية، وإن لم تتوقع دول خليجية اتفاقات مشابهة فإن هذا لم يكن اعتراض من هذه الدول على المبدأ بقدر ما رأت أن إعلان مثل هذه الاتفاقيات يمكن أن يسيء إليها أكثر مما يفيدها، غير أن هذا لم يمنعها من استمرار التعاون مع القوى الأجنبية والسماح بوجودها والتعاون معها خاصة في مجال التسلح^(٥٠) فمثلاً السعودية وبعد انتهاء أزمة الخليج هي الدولة الخليجية الوحيدة التي رفضت توقيع معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٩٦ بالرغم من حجم الوجود العسكري الأمريكي الكبير على أراضيها^(٥١).

وقد شهدت المنطقة تنافساً شديداً بين الدول الكبرى للحصول على الامتيازات الدفاعية، ومنها القواعد والتسهيلات العسكرية البرية والبحرية والجوية، عن طريق عقد اتفاقيات دفاعية مشتركة وإعداد ترتيبات أمنية جماعية ليعود ذلك بفوائد كبيرة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً على الدول الغربية من خلال صفقات الأسلحة التي تعقدتها مع دول الخليج العربي، حيث وصل حجم مبيعات الولايات المتحدة للفترة من آب ١٩٩٠ إلى حزيران ١٩٩٢ إلى نحو (١٧) مليار دولار إلى منطقة الخليج العربي، علماً أن قيمة مبيعات الولايات المتحدة لدول عربية فقط بلغ (٣٥) مليار دولار، وهدفت الدوائر الأمريكية من عمليات نقل الأسلحة الأمريكية إلى الخليج العربي إلى دعم وتعزيز الأمن القومي الأمريكي من خلال تقوية القدرات العسكرية لحكومات صديقة وحليفة لواشنطن، إضافة إلى تخفيف الأعباء الدفاعية عن كاهلها والتي تستهلك مبالغ طائلة من ميزانية تلك الدول^(٥٢).

وقد تمكنت الولايات المتحدة من الاحتفاظ بحوالي ٤٣٠ ألف جندي في منطقة الخليج العربي للفترة من أيلول ١٩٩٠ ولغاية كانون الثاني ١٩٩١^(٥٣)، كما تبينت قدرة الولايات المتحدة على سرعة توظيف تواجدتها العسكري وتعزيزه، عندما نشرت قواتها ضج العراق في

تشرين الأول ١٩٩٤، إذ أحضرت وحدات مدرعة آلية من نورث ستيفارت بولاية جورجيا إلى الكويت خلال ثلاثة أيام^(٥٤).

وأشارت وثائق وزارة الدفاع الأمريكية الجزء الأول الصادر عام ١٩٩٩ إلى أن التواجد الأمريكي منذ حرب الخليج هو تواجد محدود حيث يتمركز حوالي ١٥ ألف جندي أمريكي بالإضافة إلى الأسلحة والقوات المخزونة لاستخدامها في أي وقت لوقف أي اعتداء ودعم الاستقرار، وكان من المنتظر أن تسعى الولايات المتحدة إلى خفض قواتها في الخليج وإعادة انتشارها وتحديد التزاماتها من خلال تواجدها على متن السفن الحربية بالمنطقة^(٥٥).

وفي عام ٢٠٠٠ للولايات المتحدة ٢٠ ألف جندي في الخليج العربي وفي وقت واحد و ٢٠ سفينة مدعومة بأعداد كبيرة من الطائرات على الأرض ووحدات أخرى إضافة إلى تمتعها بحرية الاستخدام للمرافق والتسهيلات في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الستة، وتتركز هذه القوات بشكل أكبر في الكويت والسعودية حيث يوجد في الكويت لواء مشاة، ١٢ طائرة هيلكوبتر قتالية و ٢٤ طائرة مقاتلة، إضافة إلى أسلحة مخزونة لقوة لواء من الجنود^(٥٦).

وفي السعودية تشتمل على ٥٠٠٠ جندي و ١٣٠ طائرة مقاتلة، ٤٤١٠ خبير^(٥٧). إن هذا التركيز للقوات في تلك الدولتين جاء لحماية الآبار النفطية وحتى تشكل تهديداً مستمراً للقوى الإقليمية في المنطقة كالعراق وإيران، وكذلك للحيلولة دون قيام حركات مناوئة للوجود الأمريكي في الكويت والسعودية.

وفي البحرين تمثل الوجود العسكري الأمريكي بـ ٥٠ خبيراً و ١٨ طائرة مقاتلة في حين تمثل بـ ٤٠٠٠ جندي و ٣٤ طائرة، وأسلحة مقاتلة للواء مدرع في قطر، وفي الإمارات العربية المتحدة تضمنت ٦٠ جندياً و ١٢٠ خبير عسكري، أما في عمان فقد تضمنت ٦٠٧ خبير^(٥٨).

وقد أفرزت حرب الخليج الثانية وتطورات التسعينات تحولات مهمة ومتغيرات عديدة متداخلة إقليمية ودولية انعكست على اتجاهات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والخليج العربي بالذات فشهدت مبيعات الأسلحة الأمريكية لأقطار المنطقة ارتفاعات كبيرة بلغت قيمتها الإجمالية للمدة من (١٩٩٠-١٩٩٢) ما بين (٣٥-٤٥) مليار دولار^(٥٩) وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المستوردة للأسلحة الأمريكية، وقد بلغت قيمة نفقاتها من الأسلحة الأمريكية ما بين ١٩٩١-١٩٩٣ أكثر من ١٨ مليار دولار^(٦٠) انظر الجدول الذي يمثل الإنفاق العسكري لعام ١٩٩٦ لأقطار مجلس التعاون الخليجي العربي.

جدول رقم (١)

الإتفاق العسكري لأقطار مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٦.

| السعودية | الكويت | البحرين | قطر | الإمارات | عمان | الإجمالي |
|----------|--------|---------|-------|----------|------|----------|
| ٤,١٧ | ٦,٣ | ٢٨٥,٠ | ٧٧٥,٠ | ١,٢ | ٩,١ | ٤٠,٢٦ |

The military balance 1997-1998.London,Source :II SS

وكلفت نفقات الحرب والتسلح التي فرضت على الكويت إنفاق حوالي ٧٠ مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٠) وكلفت السعودية ٦٠ مليار دولار للتمويل وتوفير الوقود والخدمات لقوات التحالف الدولي ومشتريات السلاح، كما ساهمت الدول الخليجية الأخرى في تمويل العمليات العسكرية، ولذلك فقد اندفعت الدول الخليجية لزيادة الطاقة الإنتاجية النفطية باستثمارات تقدر بحوالي ٣٠ مليار دولار^(٦١).

وهناك عديد من العوامل الأخرى التي شجعت على استمرار الوجود العسكري في المنطقة ومنها ضعف وفشل البنى الأمنية الإقليمية العربية بدءاً من مؤسسات الجامعة العربية ومروراً بهيئات وأطر مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن عدم قناعة الأنظمة الخليجية ولاسيما الكويت والسعودية بأية صيغة أمنية أو ترتيب عسكري أو عربي أو إقليمي. إذ مازالت هذه النظم تركز إلى المنظومة العسكرية الأمريكية المباشرة في توفير الحماية الأمنية لها ولمصالحها في الخليج العربي، كما يؤدي إلى استمرار هذا الوجود العسكري تنامي القوة العسكرية الإيرانية البرية و البحرية فضلاً عن سعي إيران المحموم لامتلاك التقنية النووية مما يهدد مصالح شركاء وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، مما يجعلها أكبر قوة إقليمية في الخليج العربي، كما خشيت واشنطن على مصالحها في الخليج العربي من عودة الدور العراقي وتأثيراته في المنطقة^(٦٢).

ومن العوامل الأخرى التي تؤدي إلى ترسيخ هذا التواجد هو انخفاض احتياطي الولايات المتحدة من النفط مقارنة مع دول الخليج العربي حيث تشكل احتياطيها هذه الدول أكثر من ٦٠% من الاحتياطات العالمية، حيث بلغت احتياطات السعودية ٢٥٥ مليار برميل، والعراق ١٠٠ مليار برميل والإمارات ٩٨ مليار برميل والكويت ٩٥ مليار برميل في حين انخفض احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقل من ٢٦ مليار برميل، وقدّر احتياطي بحر الشمال بحوالي ١٧ مليار برميل، واحتياطي كندا بحوالي ٦ مليارات برميل^(٦٣).

أما مخزون دول الخليج فانه يمثل ثلاثة أضعاف مخزون أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية فمخزون النفط في السعودية نسبته ٧٠,٢٣% من الاحتياطي العالمي يكفي لما يزيد عن ١٤٠ سنة، ومخزون الكويت نسبته ١٠,١٣% لنحو ١٦٨، ومخزون العراق نسبته ٧,٦% لما يزيد عن ٩٦ سنة والإمارات ٦,٦% لنحو ١٤٥ سنة وإيران ٩,٦% لنحو ٨٦ سنة عدا مخزون قطر وعمان والمنطقة المحايدة والاكتشافات النفطية المحتملة^(٦٤).

الخاتمة:

يتضح مما تقدم بأن السياسة الأمريكية في التسعينات تجاه الخليج العربي هي امتداد لمبدأ كارتر عام ١٩٨٠ والذي تضمن استخدام القوة ضد أي تدخل سوفيتي في الخليج العربي يهدد الدول النفطية، والذي تغير هو أن القوة استخدمت ضد القوى الإقليمية في الخليج العربي، وهو ما حدث في توجيه ترسانة الولايات المتحدة المخصصة لحرب الاتحاد السوفيتي واستخدامها في الحرب ضد العراق بعد تنامي قوته العسكرية والاقتصادية وتشكيله عنصر توازن عسكري مع "إسرائيل".

والذي يتضح من هذه السياسة أن الإدارة الأمريكية سعت إلى جعل الدول الخليجية في حالة قلق أمني مستمر من احتمال تعرض استقرارها إلى التهديد من قبل العراق أو إيران وتشجيع على إدامة هذه الحالة من أجل أن تفرض على هذه الدول استمرار التسليح وشراء الأسلحة والمعدات الأمريكية ودفع نفقات أو تكاليف الوجود العسكري الأمريكي. ولحاجة الولايات المتحدة إلى نفط المنطقة حيث تستهلك نصف احتياجاتها النفطية فسيبقى النفط في المستقبل القريب والبعيد عاملاً أساسياً في استمرار السياسة الأمريكية على مبدأ استخدام سياسة القوة لفرض سيطرتها على دول المنطقة وضرب القوى الإقليمية التي تحاول التأثير على المصالح الأمريكية.

إن هناك تأثيرات متوقعة على أمن الخليج العربي من الوجود الأجنبي وأبرزها جعل النفط هو الثروة القومية الهامة في يد الولايات المتحدة وحلفائها ولجوء الأخيرة إلى الابتزاز لتحقيق مصالحها في المنطقة وإدخال الخليج العربي في خصم الاحتكاك الدولي من خلال تعدد الجهات التي عقد الخليجيون اتفاقيات أمنية معها ورفض مفهوم الأمن القومي للخليج وتحويله إلى أمن دولي وعميق الحاجز النفسي بين أبناء الوطن العربي والتدخل السافر في شؤون المنطقة.

ونعتقد بأن الشعوب ستأخذ دورها في التحرك ورفض المصالح الأمريكية بعد أن أصبحت هذه تشكل عبئاً على كاهل هذه الشعوب وبعد أن استنفذت أموالها واستثماراتها في الإنفاق على التسليح والذي سيؤدي إلى هذا التحرك، إن هذا الوجود وتبعاته تتعارض مع تقاليد هذه الشعوب الإسلامية.

الهوامش

١. بكر مصباح تنيرة ، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت، العدد ٤٦، ١٩٨٦، ص٧٤-٧٥.
٢. Gordon Murray ، Conflict in the Arab Gulf ، London ، P. 14، 1981
٣. أسامة الغزالي ، حرب الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ، معالم ثابتة و سياسات متغيرة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨، بيروت، نيسان ١٩٨٢، ص٣٧.
٤. المصدر نفسه، ص٣٨.
٥. مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط، سلسلة كتب المستقبل العربي. السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٥٥-٦١.
- وكان الهدف من هذه المشاريع إقامة حزام أمني و عسكري واقتصادي لمحاصرة الاتحاد السوفيتي ومنع الأفكار الشيوعية إلى منطقة الشرق الأوسط وللحفاظ على الإمدادات النفطية لأمريكا والغرب، ولصيانة أمن الكيان الصهيوني، كما أضيف لها هدف آخر وهو محاصرة الأنظمة الثورية والقومية، خاصة بعد ثورة يوليو في مصر ١٩٥٢ عن تفاصيل هذه المشاريع، انظر: مروان بحيري، المصدر السابق، ص ٥٥-٧٥.
٦. خليل علي مراد، سياسة الولايات في الخليج العربي والمحيط الهندي، ١٩٦٨-١٩٨٠، مجلة الخليج العربي، العدد ١، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٥، ص ٢٧-٢٨.
٧. المصدر نفسه، ص٣١.
٨. كمال ياسين جاسم، السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي بين إدارتي نيكسون وعهد ريغان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص١٣٣-١٤٠.
٩. لازم لفته ذياب، المعارضة السياسية في سلطنة عُمان ١٩٥٥-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص ١٤١.

١٠. محمد جاسم الندوي، أمن الخليج في صراع القوتين العظميين في الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧٩ رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص ٦٠-٦٥.

١١. Henry Kissinger، years of upheaval، USA، first edition. 1983.P 665.

١٢. محمود علي الداود، تقاطع مصالح القوتين العظميين في الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد ٣١، ١٩٨٧، ص ٣٨-٣٩.

١٣. الغزالي حرب، المصدر السابق، ص ٤٠.

١٤. رأفت الشيخ، النفط الخليجي صار عنصراً مهماً في السياسة الأمريكية ولكن؟ مجلة الخليج الجدي، العدد ٤٥، قطر ١٩٧٩، ص ٢٦.

١٥. خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ٣٧.

١٦. الغزالي حرب، المصدر السابق، ص ٤٠.

١٧. Ag wani، Politics in the Gulf، M.S . 1978 .P. 58.

١٨. قيس محمد نوري، الولايات المتحدة الأمريكية و الخليج-الأبعاد الإستراتيجية للعلاقة، مجلة دراسات تراتيجية، العدد ٧، مركز الدراسات الدولية، بغداد ٢٠٠٠، ص ٥٧-٥٨.

١٩. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، مبدأ الكارتر، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت ١٩٨٢، ص ٦٠.

٢٠. فاليري بول، آفاق الخليج في الثمانينات، منشورات مركز الدراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة ٦٦، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص ١٢-٣٢.

٢١. مقال كيسنجر في ٥\شباط\١٩٨٥ في الهيرالد تريبيون تحت عنوان "على واشنطن أن تحذر من قصر النظر السياسي في السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي" نقلاً عن: محمود علي الداود، المصدر السابق، ص ٣٩.

٢٢. محمد الأطرش، أزمة الخليج جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، المستقبل العربي، العدد ١٥٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني، ١٩٩٢، ص ٢٩-٣٠.

٢٣. المصدر نفسه، ص ٣٠.

• تعتمد هذه السياسة في التفكير السوفيتي إلى الدعوة بأن لا تحاول أي من الدولتين الأقوى الإضرار بمصالح الدولة الأخرى. وتضمنت بأن لا يقوم الاتحاد السوفيتي بالأضرار بمصالح الامبريالية الغربية في العالم الثالث، وبمعنى آخر أنه سيتعاطف مع حركات التحرر ولكنه لن يدعمها عملياً. الأطرش، المصدر السابق، ص ٣١.

٢٤. شفيق عبد الرزاق السامرائي، الوجود الأجنبي في الخليج العربي، أزمة الخليج، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية. (٣) مطبعة الشرق، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣١.

•• أعلن انتهاء الحرب الباردة رسمياً في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في باريس عام ١٩٩٠، عبد السلام إبراهيم بغدادى ، مستقبل الوجود الأمريكي في الخليج العربي، مجلة أم المعارك، العدد ١٦، ١٩٩٨، ص ٨٧.

٢٥. الأطرش، المصدر السابق، ص ٣١.

٢٦. الأطرش، المصدر السابق، ص ٣١.

٢٧. سعدي كريم العزاوي/ستار نوري شنين، النظام الإقليمي العربي بين المنظور القومي والنزعة القطرية، دراسة في ملحمة أم المعارك، الخليج العربي، العدد ١-٢، ١٩٩٥، ص ٤١.

٢٨. الأطرش، المصدر السابق، ص ٣١، محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص ٣٠٤-٣٢٠.

٢٩. مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١، ص ١٦٦.

٣٠. Michael T. Klare "Behind Desert Storm: The New military Paradigm' Technology Review. (May – June 1991). P.31.

٣١. p. I bid. 33.

٣٢. مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص ١٦.

٣٣. سعدي العزاوي، ستار نوري، المصدر السابق، ص ٤٤.

٣٤. السامرائي، المصدر السابق، ص ٢٥.

٣٥. Michael Massing "the way to war" NEW York Review of Books (28 march 1991) P.22.

٣٦. العزاوي، ستار نوري، المصدر السابق، ص ٤٥.
٣٧. العزاوي، ستار نوري، ص ٣٥.
٣٨. عبد السلام بغداددي، المصدر السابق، ص ٨٨.
٣٩. عبد الله عمران، الحلقة النقاشية حول معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية - الأمريكية (المداخلات)، المستقبل العربي، العدد ٢٤٧، بيروت، أيلول، ص ١٠٤ - ١٠٥.
٤٠. نقلاً عن عمران، المصدر السابق، ص ١٠٥.
٤١. عبد السلام بغداددي، المصدر السابق، ص ٩١.
- حاول هذا الإعلان إيجاد صيغة بديلة لترتيبات الأمن الإقليمي لدول الخليج في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وهي صيغة كان من المفترض أن تقوم على تواجد عسكري مصري -سوري-محلي في الخليج العربي وفشلت هذه الصيغة بسبب معارضة إيران لأنها اعتبرته تدخلاً من أطراف غير إقليمية وبسبب عدم قناعة الأنظمة الخليجية واعتمادها على المنظومة العسكرية الأجنبية المباشرة في توفير الحماية الأجنبية. بغداددي، المصدر السابق، ص ٩١.
٤٢. المصدر السابق، ص ٩١.
٤٣. هدى ميتكس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون الأول ١٩٩٨، القاهرة، ص ٥١.
٤٤. عبد السلام بغداددي، المصدر السابق، ص ٩٠.
٤٥. عبد الغفور كريم علي، مبدأ استخدام القوة في سياسة أمريكا الخارجية، دراسة في ضوء أزمة الخليج، أزمة الخليج، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية (٣) بغداد، ١٩٩١، ص ١٣١.
٤٦. بغداددي، المصدر السابق، ص ٩٠.
٤٧. عبد السلام بغداددي، المصدر السابق، ص ٩٠.
٤٨. قيس محمد نوري، المشروع الأمني الأمريكي - الصهيوني للمشرق العربي - الأبعاد الأمنية للمشرق الأوسطية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٤١) بغداد، ١٩٩٩، ص ٧٨-٧٩.
٤٩. المصدر السابق، ص ٧٩.
٥٠. نوري، المصدر السابق، ص ٢٦.

٥١. عبد الخالق عبد الله، العلاقات العربية- الخليجية، المستقبل العربي، العدد ٢٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار، ١٩٩٦، ص ١١.
٥٢. قيس، محمد نوري، المصدر السابق، ص ٦٩.
٥٣. كريم علي، المصدر السابق، ص ١٢٤.
٥٤. نوري، المصدر السابق، ص ٧٣.
٥٥. عبد الغفار عفيفي الدويك، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، مجلة الدفاع، العدد ١٧٥، القاهرة، شباط ٢٠٠١، ص ٢٢-٤٨.
٥٦. The military Balance 1995-1996 HSS. Washington post- July 31-1995
- نقلاً عن نوري، المصدر السابق، ص ٧٢.
٥٧. نوري، المصدر نفسه، ص ٧٠.
٥٨. المصدر نفسه، ص ٧٠.
٥٩. علاء سالم، السوق الدولية لتجارة السلاح الدولية، العدد ١٢٤، السياسة الدولية، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٩٣.
٦٠. المصدر نفسه، ص ١٩٤.
٦١. قيس محمد نوري، المصدر السابق، ص ٧٤.
٦٢. بغدادي، المصدر السابق، ص ٩٠-٩٢.
٦٣. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة ١٩٩٠، ٢٠٠٠.
٦٤. نوري، المصدر السابق، ص ٧٦.

مصادر البحث

التقارير:

صندوق النقد العربي / التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، ١٩٩٠، ٢٠٠٠.

الكتب العربية:

١. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، مبدأ كارتر، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت ١٩٨٢.
٢. فاليري يورك، آفاق الخليج في الثمانينات، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة (٦٦)، جامعة البصرة ١٩٨٢.
٣. لازم لفته ذياب المالكي، المعارضة السياسية في سلطنة عُمان ١٩٥٥-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٤.
٤. مركز دراسات الوحدة العربية، السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢)، ط٣، بيروت ١٩٩١.
٥. مركز دراسات الوحدة العربية، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١.

الدوريات العربية :

١. أسامة الغزالي حرب، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي، مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، المستقبل العربي، العدد ٣٨، بيروت، نيسان ١٩٩٢.
٢. بكر مصباح تنيرة، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد ٤٦، ١٩٨٧.
٣. خليل علي مراد، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي، الخليج العربي، العدد ١، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٥.
٤. رأفت الشيخ، النفط الخليجي صار عنصراً مهماً في السياسة الأمريكية ولكن ؟ الخليج الجديد، العدد ٤٥، قطر ١٩٧٩.
٥. شفيق عبد الرزاق السامرائي، الوجود الأجنبي في الخليج العربي أزمة الخليج، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية (٣) مطبعة الشرف بغداد، ١٩٩٠.

٦. سعدي كريم العزاوي، ستار نوري شنين، النظام الإقليمي العربي بين المنظور القومي والنزعة القطرية، دراسة في ملحمة آم المعارك، الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، العدد ١-٢، ١٩٩٥.
٧. عبد الخالق عبد الله، العلاقات العربية- الخليجية، المستقبل العربي، العدد ٢٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت آذار ١٩٩٦.
٨. عبد الغفور كريم علي، مبدأ استخدام القوة في سياسة أمريكا الخارجية، دراسة في ضوء أزمة الخليج، أزمة الخليج منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية (٣) بغداد، ١٩٩١.
٩. عبد السلام إبراهيم بغداددي، مستقبل الوجود الأمريكي في الخليج العربي، أم المعارك، العدد ١٦، حريف ١٩٩٨.
١٠. عبد الغفار عفيفي الدويك، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، الدفاع، العدد ١٧٥ القاهرة، شباط ٢٠٠١.
١١. عبد الله عمرا، الحلقة النقاشية حول معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية- الأمريكية (المداخلات). المستقبل العربي، العدد ٢٤٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول ١٩٩١.
١٢. قيس محمد نوري، الولايات المتحدة الأمريكية و الخليج الأبعاد الإستراتيجية للعلاقة، دراسة إستراتيجية، العدد ٧، مركز الدراسات الدولية، بغداد ٢٠٠٠.
١٣. محمود علي الداود، تقاطع مصالح القوتين الأعظم في ، الخليج العربي العدد ٣١، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧.
١٤. مروان البحتري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط، سلسلة كتب المستقبل العربي، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١.
١٥. محمد الأطرش، أزمة الخليج جذورها و السياسة الأمريكية تجاهها، المستقبل العربي، العدد ١٥٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٢.
١٦. هدى جيتكس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، شؤون عبية العدد ٨٨، القاهرة، كانون الأول ١٩٩٨.
١٧. علاء سالم، السوق الدولية لتجارة السلاح، السياسة الدولية، العدد ١٢٤، القاهرة ١٩٩٥.

الكتب والدوريات الأجنبية

- 1-Agwani, m.s. politics in the Gulf, New Delhi, 1978.
- 2-Gordon, murray, Conflict in arab Gulf, London, 1981.
- 3-myichael T.Klare, Behind Desert storm the New military paradigm Technology review, may- june 1991.
- 4-Michael massing "the way to war"NEW York Reviewaf Books .28 march 1991>
- 5-Jam Rwston "It is`still wiser to Jaw thsn war, NEW York times, 30 November.
- 6-Henry kissenger years of uphearl, first edition .U.S.A,1982.